TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/39(1)/4
20 August 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الاول
جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
البند ٩ من جدول الاعمال المؤقت

تقرير الامين العام عن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في ضوء مقرر كرتاخينا

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام للأونكتاد

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الامم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

GE.92-51984 ٣٢٧٠ح (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة	.....	١ -٣	١
الجزء الأول:	التطورات الاخيرة في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة	٣ -٤٥	٣
	ألف - بيئة السياسات التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني	٣ -١٣	٣
	باء - أهم الاتجاهات والتطورات	١٤-٤٠	٧
	١ - الموارد الطبيعية والبشرية	١٤-٣٣	٧
	٢ - الأداء الاقتصادي الاجمالي	٣٤-٤٠	١٠
	(أ) الناتج المحلي وأهم سمات الأداء القطاعي	٣٤-٣٦	١٠
	(ب) الدخل والانفاق الوطنيان	٣٧-٤٠	١٥
	جيم - ملاحظات ختامية	٤١-٤٥	١٦
	١ - أهم القضايا المشتركة التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية	٤٤-٤٤	١٧
	٢ - المرافق الاساسية والموارد الطبيعية	٤٥-٤٥	٢١
الجزء الثاني:	استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) ، في أمانة الأونكتاد ، ١٩٩١/١٩٩٢	٤٦-٥٢	٢٥

مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثامن عن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني المعدّ لكي ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية ، وفقا لقرار المجلس ١٤٦(د - ٦) ، وفي ضوء مقرر كرتاخينا الذي ينص ، في جملة أمور ، على استمرار مساعدة الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني في شكلها الحالي[(١)] . وكما كان الحال في السنوات السابقة ، يدرس هذا التقرير أحدث التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ويشير الى بعض القضايا والعوامل ذات الصلة التي تم تحليلها في التقارير والدراسات السابقة ، عند الاقتضاء ، نظرا لأهميتها واستمرار أثرها . ولكن تجدر الملاحظة أن الظروف السائدة ما زالت تعوق جمع البيانات عن التطورات الأخيرة في اقتصاد الأرض المحتلة .

٢ - ويدرس الفرع ألف من الجزء الأول بيئة السياسات العامة ، بما فيها الأبعاد الاسرائيلية والفلسطينية والاقليمية والدولية ، التي تؤثر على أداء الاقتصاد الفلسطيني . ويتبع ذلك في الفرع باء دراسة لأهم الاتجاهات والتطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني ، بما في ذلك تقييم الأداء الإجمالي والقطاعي . ويختتم الفرع جيم بتعيين بعض التدابير الممكنة لاتخاذ اجراءات مباشرة ترمي الى تعزيز إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بالنظر الى ما شهده من تدهور خطير خلال السنوات الأخيرة . ويستعرض الجزء الثاني من التقرير تقدم العمل الذي اضطلعت به الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في أمانة الأونكتاد ، طبقا لولايتها وبرامج عملها . ويتركز انتباه خاص على التقدم المحرز في تنفيذ المشروع المشترك بين القطاعات الذي بدأته أمانة الأونكتاد في عام ١٩٩٠ بشأن "آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة في الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة" .

الجزء الاول

التطورات الاخيرة في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة

ألف - بيئة السياسات التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني

٣ - ما زالت التطورات الاخيرة في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة تعكس الاثر التراكمي للقيود التي يعمل الاقتصاد الفلسطيني في نطاقها . فقد ظل أثر الانتفاضة الفلسطينية وما يرافقها من تدابير من جانب السلطات الاسرائيلية يؤثر على اداء الاقتصاد الفلسطيني خلال معظم الفترة المستعرضة . وفي الوقت نفسه ، أحدثت الآثار المعاكسة المستمرة لأزمة ١٩٩٠/١٩٩١ في المنطقة مزيدا من التدهور في الانتاج المحلي ومصادر الدخل ، لا سيما دخل عوامل الانتاج ، وإيرادات الصادرات من البضائع ، والتحويلات الخاصة والعامة غير التبادلية الى الارض[٣] .

٤ - ونتيجة لذلك ، تزايد اعتماد الشعب الفلسطيني على موارده البشرية والمادية الخاصة وعلى قدرته الخلّاقة في جهوده لانعاش اقتصاده وحمايته . وتبلور هذا الاتجاه الجديد ، الذي بدأ في أواخر الثمانينات ، على مستويات مختلفة في الارض المحتلة لدعم بناء المؤسسات والاعتماد على الذات في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية . واسترشدت هذه الجهود على نطاق متزايد بمفاهيم وأهداف واستراتيجيات محلية التصميم والاستنباط ركزت على طائفة واسعة من المشاكل والاحتياجات المحلية . وتشمل المبادرات الاقتصادية الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧ ظهور "الاقتصاد الاسري" ، وفك الارتباط بين قوة العمل الفلسطينية والعمل في اسرائيل ، وانخفاض استهلاك الواردات الذي اقترن بجهود لترويج الانتاج المحلي في الزراعة والصناعة (وهو ما يشار اليه على الصعيد المحلي بسياسة "الحماية الشعبية") ، الى جانب زيادة التركيز على برامج الجهود الذاتية المعتمدة على المجتمع المحلي والتي ترعاها حركات القواعد الشعبية (أي "اللجان الشعبية") . وفي حين صادفت هذه الجهود بعض النجاح ، لا سيما باعتبارها "خطوات تجريبية" من أجل جهود إنمائية أكثر شمولا وتوازنا ، فإن أثرها الشامل على المجتمع المحلي وعلى المستويات الاخرى ، الذي تسارع بصورة ملحوظة بعد بداية الانتفاضة في ١٩٨٧[٣] ، يظل ضئيلا بسبب حجم التدهور الاقتصادي والاجتماعي في الارض المحتلة . وقد أدى استمرار التدابير العقابية والتقييدية الاسرائيلية ، المقترن بزيادة عزلة الارض المحتلة عن المحيط العربي في أعقاب أزمة ١٩٩٠/١٩٩١ في المنطقة ، إلى اعاقة مبادرات التنمية الفلسطينية . وكان هذا ملحوظا بصفة خاصة في أقل المناطق حظا في الارض المحتلة ، مثل المناطق الريفية النائية في الضفة الغربية وفي جميع أنحاء قطاع غزة .

٥ - وعلى الرغم من التطورات الايجابية الاخيرة المشار اليها أدناه ، فما زالت أهم عناصر بيئة السياسات القائمة تتضمن ما يلي:

(أ) صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قطع أرض واسعة في الارض الفلسطينية المحتلة ونزعت ملكيتها (تضم فئات من الاراضي العامة والخاصة وأراضي الاوقاف) ، وسيطرت سيطرة كاملة على استغلال موارد مياهها الجوفية والسطحية ؛

(ب) ويسّر ذلك بدوره انشاء عدد كبير من المستوطنات المدنية والعسكرية الاسرائيلية في جميع أنحاء الأرض ، تدعمها مرافق أساسية عمرانية واقتصادية حديثة شجعت تنمية هذه الجيوب الاستيطانية ، وذلك دون كثير من المراعاة لاحتياجات الشعب الفلسطيني . وتوحي التصريحات الحديثة للسلطات الاسرائيلية بأنها يمكن أن تُبطئ هذه العملية أو أن توقفها ؛

(ج) إن الأدلة على تدابير السياسات التي تتوخاها السلطات الاسرائيلية لتعزيز أو مساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ، خلال الفترة تقتصر على ما يلي أدناه[٤] ؛

(د) كان أحد الجوانب اللافتة للنظر في الحكم الاسرائيلي بالارض المحتلة استخدام الأوامر والقوانين العسكرية لتنظيم كثير من جوانب الحياة . وتتيح هذه الأوامر ، في جملة أمور ، إطارا لتطبيق العقوبات الجماعية ، لا سيما منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في أواخر ١٩٨٧ . وتشمل هذه التدابير طائفة واسعة من الممارسات مثل: هدم المنازل وغيرها من المباني ؛ واقتلاع الأشجار وإهلاك المحاصيل ؛ وتدمير المتاجر أو الممتلكات الشخصية ومصادرتها ؛ وحجب أو رفض التراخيص التجارية وتصاريح السفر أو غيرها من التصاريح حتى عام ١٩٩٣ ؛ وفرض قيود على حركة رأس المال والسلع والعمال وغير ذلك من الاتصالات الحيوية ؛ وحالات حظر التجول الطويلة الأجل التي تمس قطاعات أو مناطق بأكملها ؛ وجمع طائفة مختلفة من الضرائب والرسوم والغرامات بصورة تعسفية[٥] ؛

(هـ) وأثّرت كثير من التدابير التي استنتها سلطات الاحتلال في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية في ١٩٨٧ بصورة سلبية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني ، بما فيه الانتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار[٦] .

٦ - ومنذ ١٩٩١ ، وفي أعقاب ما ألحقته الأزمة في منطقة الشرق الأوسط بالاقتصاد الفلسطيني من أثر شديد تضمن خسائر تقدر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار[٧] اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بعض الخطوات الملموسة من أجل تحرير جوانب من بيئة السياسة الاقتصادية في الأرض المحتلة . ففي ١٩٩١ و١٩٩٢ ، بدأ اتخاذ عدد من التدابير لتوفير حوافز للاستثمار الجديد في الصناعة المحلية ، لا سيما في قطاع غزة ، وكذلك للتخفيف من بعض من أقسى الانظمة التي استُحدِثت منذ ١٩٨٧[٨] . وشملت هذه التدابير ما يلي: الإعفاء من الضرائب لمدة تصل الى ٦ سنوات للاستثمارات الصناعية الجديدة ؛ واصدار

تراخيص تجارية لـ ٧٢ من الشركات الجديدة وباشر رجعي لـ ٣٣٧ شركة قائمة ؛ وإصلاح عناصر من نظام ضرائب الدخل الفردي ؛ وتخفيف القيود الصارمة التي ظلت مفروضة لعدة سنوات على تدفق رأس المال إلى الأرض المحتلة ؛ والسماح بفتح فرعين آخرين لمصرف القاهرة ـ عمّان ؛ وايقاف ما كان يسمى "إجراءات الموافقة" ، والتي كان يُشترط بمقتضاها الحصول على سبع موافقات منفصلة من إدارات مختلفة خاضعة للسيطرة الاسرائيلية من أجل اصدار أية وثائق رسمية للأفراد أو الشركات .

٧ ـ ومن المؤكد أن هذه التدابير تعكس تقديرا من السلطات الاسرائيلية لجسامة المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ولمدى ما أصابه من تدهور في السنوات الأخيرة . وهي تدل بالاضافة الى ذلك على استعداد للنظر في خطوات عملية من أجل تحسين بعض هذه الجوانب من بيئة السياسات التي تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني العام . وتشجع السلطات الاسرائيلية بسبب تزايد رغبتها في الحد من دخول الفلسطينيين الى اسرائيل (لأسباب أمنية في الغالب) بدائل الاستخدام المحلي لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين لا يزالون يعتمدون على الأشغال في اسرائيل وللأشخاص الذين اضطُرّوا نتيجة لأزمة الشرق الأوسط الى العودة الى ديارهم . كما ورد أن بعض المستثمرين الاسرائيليين ينظرون في تشجيع صناعات التعاقد من الباطن الفلسطينية في الأرض المحتلة كوسيلة مفيدة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للمنتجات الاسرائيلية ، وحل مشكلة الارتفاع النسبي لتكلفة تشغيل الفلسطينيين في اسرائيل أكثر مما هي عليه في الأرض المحتلة (نتيجة لانخفاض تكاليف النقل والرعاية الاجتماعية)[٩] . ويبدو أيضا أن هناك ادراكا بأن تشجيع التنمية الاقتصادية قد أصبح ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، أمراً أساسيا لاحتواء الانتفاضة[١٠] . وقد تم استكمال هذه التدابير منذ وقت قريب جدا باجراء تغيير أساسي في السياسة بغرض تجميد على بناء المستوطنات الاسرائيلية المموَّلة من القطاع الخاص و/أو العام في معظم مناطق الارض الفلسطينية المحتلة[١١] .

٨ ـ وفي الوقت نفسه ، أشار مراقبون الى ما يحتمل أن ينشأ عن منح عدد كبير جدا من التراخيص التجارية بسرعة بالغة من أثر اختلالي مع انعدام ما يكفي من المرافق الأساسية ، أو دراسات الجدوى أو الأولويات الانمائية . ولوحظ أيضا أن جميع المصانع التي تحصل على موافقة اسرائيل تستخدم مواد خاما اسرائيلية وبذلك فهي ستديم وتوطّد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اسرائيل[١٢] . ولذلك قيل إنه "على الرغم من أهمية هذه التدابير ، فمن الصعب الاستنتاج بأنه سيكون لها أي أثر كبير على الاقتصاد العليل للضفة الغربية وقطاع غزة ـ على الأقل على المدى القصير"[١٣] ، ولكن من المأمول أن تتبعها تدابير اضافية واسعة النطاق بغية توطيد وتعزيز أثر التدابير التي استُحدِثت بالفعل . ويمكن في المقابل الحد من هذا الأثر اذا ما استمرت تدابير

السياسة القمعية ، مثل اللجوء الى العقوبات الجماعية التي ألحقت أثرا ضارا بالاقتصاد الفلسطيني في المقام الأول . وقد تجلت هذه التدابير في الحصار الاسرائيلي الشامل لحركة السلع والأفراد من قطاع غزة (بمن في ذلك الفلسطينيون الذين يعملون في اسرائيل) لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، عقب الحوادث العنيفة التي جرت هناك وفي اسرائيل . وقد أسفر هذا عن خسائر في الدخل والأغذية وعن نقص في الأدوية ومصاعب أخرى فُرِضت على جميع سكان قطاع غزة(١٤) . وتركت الاضطرابات التي سبّبها هذا الحصار أثرها على جميع جوانب اقتصاد غزة ، واقتضت توزيع امدادات طوارئ من الأغذية على أشد الناس تأثرا من جانب وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) .

٩ - وفي هذه الظروف ، ومع مراعاة الأحجام المتواضعة للمعونة الرسمية وتحويلات العاملين المهاجرين من المصادر التقليدية ، فقد تزايد اتجاه الشعب الفلسطيني نحو المجتمع الدولي لطلب الدعم والاعانة . والواقع أن التطورات في المنطقة في ١٩٩١ و١٩٩٢ قد أشارت توقعات بأن يلعب المجتمع الدولي دورا متزايدا في تخفيف محنة الشعب الفلسطيني . وهناك أمل واسع الانتشار في أن عملية السلام في الشرق الأوسط وما يرتبط بها من مفاوضات بدأت في ١٩٩١ يمكن أن تُفضي الى حل يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني ، وترسي بذلك الأساس لعهد جديد من السلم والتعاون الاقليمي والدولي في مجال مجموعة مختلفة من المسائل الحيوية .

١٠ - وقد أشارت هذه التطلعات مناقشة واسعة النطاق في الأرض المحتلة حول ضرورة تقديم المعونة الدولية من المصادر المتعددة الأطراف والثنائية و/أو غير الحكومية ، بشروط مستصوبة . وكمثال للمواقف المحلية من المعونة الخارجية ، فقد لوحظ أن "صيغة التنمية التي وضعها الفلسطينيون لا تحدد فقط أهدافا وغايات جديدة للتنمية الاقتصادية المحلية بل تحدد أيضا أحكاما جديدة لمشاركة المتبرعين بالمعونة الخارجية تتضمن ، في جملة أمور ، الإلغاء الكامل لمشاركة الحكومة الاسرائيلية في كل برامج المساعدة الخارجية الموجهة للمجتمع الفلسطيني . ويُبرز التدهور المنتظم للاقتصاد الفلسطيني ، علاوة على ذلك ، الطابع المُلِح للاحتياجات المحلية والتحديات الاضافية التي تواجه الآن مبادرات المعونة الخارجية في الأراضي المحتلة"(١٥) .

١١ - وكان الاهتمام بهذه القضايا يدور بصفة خاصة حول المشاريع والبرامج المُمَوَّلة و/أو المدارة من مجموعة مختلفة من المصادر تشمل المنظمات الطوعية الخاصة القائمة في الولايات المتحدة ، ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الاتحادات الأوروبية(١٦) . ومن أمثلة ذلك أن كثيرا من الخبراء المحليين قد اعتبروا المشاريع التي كانت تمولها مثل هذه المصادر في الأرض المحتلة في الماضي مبالِغة في التركيز

على مجالي المرافق الاساسية أو الإغاثة الانسانية ، لا على المجالات القادرة على تعزيزالقدرة والاداء الانتاجيين المحليين(١٧) . ولكن قيل إن هناك جوانب ايجابية لا ينبغي تجاهلها في مجالي التنفيذ والسياسات في بعض من تلك البرامج للمعونة الدولية ، لا بد وأن تشجع المستفيدين الفلسطينيين على تطوير القدرات اللازمة لتناول البرامج المختلفة بصورة ايجابية(١٨) . وأشير الى أن الدعم السابق لانشطة المرافق الاساسية في الارض المحتلة كان ضروريا للمساعدة على إرساء أساس ناجح للتنمية(١٩) . ومن أمثلة ذلك أن برنامج الامم المتحدة الانمائي يزيد توجيه الجهود الى "الانشطة الانتاجية" واستحداث "قاعدة اقتصادية مستقلة للأراضي"(٢٠) . وفي الوقت نفسه ، فقد بدأت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الأونروا) مشروعا جديداً هاماً لمساعدة الفلسطينيين على الحصول على القروض من المؤسسات المالية المحلية لبدء مشاريع تتوافر لها مقومات النجاح ، لا سيما في فرعي الصناعة والخدمات(٢١) .

١٢ - وشجع توقع زيادة المساعدات الدولية على ظهور مقترحات لمشاريع محلية متنافسة كثيراً ما لا يكون قد تم بحثها على نحو كاف ، نظرا إلى إنعدام إطار مؤسسي ملائم لترشيد المقترحات وترتيبها حسب الأولويات(٢٢) . وبدا ذلك أشد ما يكون وضوحا في الاستجابة المحلية لبرنامج معونة الطوارئ الطموح الذي أعلنت عنه لجنة الاتحادات الأوروبية في آذار/مارس ١٩٩١ كتعويض عن الخسائر المتكبدة خلال أزمة ١٩٩٠ - ١٩٩١ في المنطقة . فقد أدى عدد من التعقيدات إلى تأخير تسليم الأموال المخصصة في نطاق هذا البرنامج (٦٠ مليون من وحدات العملات الأوروبية ، أي ما يعادل زيادة قدرها قرابة ٧٧ مليون دولار علاوة على برنامج المعونة العادي الذي تخصصه الجماعة الأوروبية للأرض المحتلة) . وورد أن مشكلة أولية تمثلت في إصرار اسرائيل على أن يكون لها القرار النهائي عن كيفية توزيع الأموال(٢٣) . وكانت هناك مسألة مرتبطة بذلك هي المركز الرسمي لمسؤول الجماعة المزمع اشرافه على الجوانب الفنية والإنسانية لدفع معونة الجماعة الأوروبية(٢٤) . وكان هناك مصدر آخر للتأخير في الدفع الفعلي لأموال برنامج معونة الطوارئ هو الحاجة إلى ضمان تحقيقه للأثر الأمثل استنادا إلى أولويات وأهداف للبرامج محددة تحديداً جيداً . وثبت أن هناك تعقيدات هامة تتمثل في إنعدام اتفاق واضح للآراء على هذه المسألة ، إلى جانب ضعف البنية المؤسسية والمرافق الاساسية المحلية اللازمة لاستيعاب المساعدة الدولية .

١٣ - وعند منتصف عام ١٩٩٣ ، كان قد تم وضع الترتيبات النهائية لدفع معظم صفقة المعونة عن طريق مؤسسات فلسطينية محلية ، وكانت موزعة على النحو التالي تقريباً(٢٥) : ٣٨ مليون دولار لمشاريع الإسكان التعاونية وغيرها ، و١٩ مليون دولار لقروض تعزيز الصناعة والزراعة والسياحة والتصدير ، و٥ ملايين دولار للتعليم

الثانوي ، و١٥ مليون دولار لبناء المستشفيات . ورافق هذه المشاركة النشطة داخل الأرض المحتلة توجيه دعوة من البرلمان الأوروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من أجل القيام ، في جملة أمور ، باستقصاء الوسائل الكفيلة بزيادة تجارة الجماعة الأوروبية مع الأرض المحتلة وضمان وصول المنتجات الأوروبية بحرية إلى السوق الفلسطينية دون تدخل إداري و/أو عسكري من السلطات الاسرائيلية(٣٦) .

باء - أهم الاتجاهات والتطورات(٣٧)

١ - الموارد الطبيعية والبشرية

١٤ - ظلت الاتجاهات في المجالات الحيوية للاقتصاد الفلسطيني تؤثر تاثيراً معاكساً على القطاع الانتاجي . فقد استمر إبعاد الأراضي ، وهي الدعامة الأساسية للاقتصاد ، عن سيطرة الأهالي الفلسطينيين واستخدامهم لها(٣٨) . وعند نهاية ١٩٩١ ، كانت قد نزعت ملكية ما لا يقل عن ٦٧ في المائة من الضفة الغربية و٤٠ في المائة من قطاع غزة أو وُضعت بشكل آخر تحت سيطرة السلطات العسكرية الاسرائيلية . وزاد معدل نزع الملكية بعد بدء الانتفاضة الفلسطينية ، واشتدت سرعته بعد كانون الثاني/يناير ١٩٩٠(٣٩) .

١٥ - وتُخصص نسبة قرابة ٦٥ في المائة من مجموع المنطقة المصادرة لأغراض الاستيطان ، في حين تم تحويل كثير من النسبة المتبقية إلى مناطق عسكرية(٤٠) . وبحلول نهاية ١٩٩١ ، كانت السلطات الاسرائيلية قد أنشأت ما لا يقل عن ١٦٥ مستوطنة مدنية في الضفة الغربية و١٨ في قطاع غزة (وذلك باستثناء المخافر الحدودية شبه العسكرية) . وبلغ عدد المستوطنين الاسرائيليين عندئذٍ ٠٠٠ ٢٥٠ . وتُقدر زيادة المستوطنين خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١ بنسبة تتراوح بين ٩ و١٣ في المائة ، وقد عززها وصول المهاجرين الجدد فضلا عن الاسرائيليين الذين انتقلوا من مناطق في وسط اسرائيل إلى الضفة الغربية ، تدفعهم مجموعة مختلفة من الحوافز الاقتصادية والعقائدية(٤١) . ومع استخدام البيانات الرسمية ، فقد أُحصي أنه منذ بدء حركة الاستيطان وحتى نهاية ١٩٩١ تم استثمار ما لا يقل مجموعه عن ١٤ مليار دولار في بناء وحدات سكنية وطرق وعناصر أخرى من المرافق الأساسية للمستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة(٤٢) .

١٦ - وشهدت الفترة الأخيرة حتى منتصف ١٩٩٣ انطلاقة أخرى لتوسيع نطاق المستوطنات في الأرض المحتلة ، وإنشاء مستوطنات جديدة وزيادة سكانها بتوفير حوافز مختلفة للسكان الجدد ، بمن فيهم المهاجرون الجدد إلى اسرائيل(٤٣) . وتوخى برنامج جديد للاستيطان ، هو ما أُطلق عليه "خطة النجوم" ، إنشاء أكثر من عشر مستوطنات حضرية جديدة ، منها الكثير في شمالي الضفة الغربية على امتداد حدودها مع اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وهناك برنامج هام آخر يجري تنفيذه هو استمرار توسيع نطاق معالية

آدوميم Maaleh Adumim ، التي أصبحت في الفترة الأخيرة أول "مدينة" اسرائيلية في الأرض المحتلة[٣٤] ، والقصد منها أن تكون همزة الوصل مع المستوطنات التي تحيط بالقدس الشرقية والمستوطنات الأخرى التي يُزمع بناؤها غربي مدينة أريحا الفلسطينية . وفي أوائل التسعينات ، أصبحت هذه المستوطنات وغيرها من المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحضر في الأرض المحتلة تشكل ممرات استيطان تعزل مناطق السكان الفلسطينيين عن بعضها البعض . وتواجه الضفة الغربية احتمال التجزئة بواسطة ممرات المستوطنات الاسرائيلية المتجاورة[٣٥] . ونُقل عن مسؤولين اسرائيليين في الفترة الأخيرة قولهم إن نشاط الاستيطان الاسرائيلي حتى منتصف ١٩٩٣ ، كان يرمي إلى محاصرة المناطق الفلسطينية ، وانشاء "جزر مستقلة ذاتيا" فلسطينية ومنع "الانسجام الاقليمي" الفلسطيني[٣٦] . وقيل إنه يمكن بحلول ١٩٩٣ ، توطين ما مجموعه ٥٠ ٠٠٠ اسرائيلي آخرين في تلك المستوطنات التي يجري بناؤها[٣٧] .

١٧ - ومن الناحية الأخرى ، وكجزء من الجهود المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط ، أعلنت حكومة اسرائيل الجديدة في منتصف ١٩٩٣ تجميد بناء جميع المستوطنات الجديدة المموّلة من القطاع الخاص و/أو القطاع العام ، باستثناء مشاريع الاسكان والمشاريع ذات الصلة التي يجري بناؤها بالفعل في المستوطنات الاسرائيلية القائمة والتي سيستمر معظمها . ومع ذلك ، فهذا يعني تغييراً هاماً في سياسة اسرائيل الاستيطانية ، من المأمول أن يسهم في بناء الثقة بين اسرائيل والشعب الفلسطيني ومن ثم في نجاح مفاوضات السلام .

١٨ - وتظل حالة موارد المياه واحدة من أكثر المسائل الحساسة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وهي مسألة حيوية في جميع أرجاء المنطقة . ويستمر تنظيم جميع جوانب استغلال موارد المياه وتوزيعها وإدارتها بواسطة أوامر عسكرية . وبناء عليه ، فقد اعتبرت جميع موارد المياه السطحية والجوفية ملكية عامة وتظل السيطرة عليها مخوّلة للقائد العسكري الاسرائيلي . ومن مجموع توريد المياه السنوي الذي يبلغ قرابة ٧٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية و٦٠ مليون متر مكعب في قطاع غزة ، يُنقل ما بين ٥١٥ إلى ٥٣٠ مليون متر مكعب لاستخدام اسرائيل ومستوطناتها في الأرض المحتلة[٣٨] . وأسفرت هذه السياسة المتعلقة بتوزيع المياه والإسراف في الضخ في بعض المناطق عن حدوث ضغط شديد على موارد المياه الفلسطينية وتوافرها لتلبية الاحتياجات المتزايدة . ففي قطاع غزة ، هبطت مناسيب المياه الجوفية إلى أقل من منسوب اعادة التخزين الطبيعي . ونتج عن هذا أن أدت المياه الملوثة والملحية إلى تردي نوعية المياه المتاحة للأغراض المنزلية والزراعية . وعلاوة على ذلك ، فقد ظل قصور وضعف اللوازم المؤسسية والتقنية والادارية على جميع المستويات يسهمان في زيادة هدر المياه وارتفاع تكلفتها لكل من الاستخدام المحلي والتجاري .

١٩ - وتمارس "الهجرة العائدة" التي حفزها انخفاض الطلب على خدمات القوى العاملة الفلسطينية في الأسواق الاقليمية تأثيراً هاماً على تطور السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتظل أبرز سمة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي ارتفاع معدل نموهم الذي قُدر بأكثر من ٣ في المائة سنوياً في ١٩٨٧ ، وبلغ ٤,٦ في المائة في ١٩٩٠ . وبحلول عام ١٩٩٢ قُدر أن مجموع سكان الأرض المحتلة قد وصل إلى ٠٠٠ ٨٢٧ ١ نسمة على الأقل (مقابل ٠٠٠ ٧٠٥ ١ كما كان مقدرا في ١٩٩٠) .

٢٠ - وظلت هذه الديناميات الديموغرافية تشكل أهم العوامل المحددة للامداد بالقوى العاملة الفلسطينية في الأرض المحتلة . وكان مجموع القوى العاملة في الأرض المحتلة يقدر ب ٠٠٠ ٧٠٧ في ١٩٩٠ ، مما يمثل زيادة قدرها ٦ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وتوحي البيانات الأولية للربع الأخير من عام ١٩٩١ بأن القوى العاملة قد زادت بنسبة ٤,٧ في المائة خلال العام لتصل إلى ٠٠٠ ٣٢٣ . وبناءً على الإحصاءات الاسرائيلية ، فقد وصل مجموع العاملين في ١٩٩٠ إلى ٠٠٠ ٢٩٦ فرد أو ٩٦,٤ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية في الأرض المحتلة . وفي ١٩٩١ ، بلغ عدد العاملين في المتوسط ٠٠٠ ٢٨٧ فرد . وفي ١٩٩٠ ، ورد أن عدداً إجمالياً قدره ٠٠٠ ١٨٩ أو ٦٤ في المائة من جميع الفلسطينيين العاملين يشتغلون في الأرض المحتلة ، أي بزيادة ٨ في المائة عما كانت عليه النسبة في ١٩٨٩ . وتبين التقديرات للنصف الأول من ١٩٩١ نقصاً إجمالياً قدره ٦ في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها في ١٩٩٠ ، وكانت نسبة كبيرة من ذلك في الضفة الغربية نتيجة للتطورات في مجال الزراعة(٣٩) .

٢١ - وفيما يتعلق بالاستخدام في اسرائيل ، فقد أُعتبر أن عدداً اجمالياً قدره ٠٠٠ ١٠٨ أو ٣٦ في المائة من جميع الفلسطينيين العاملين في ١٩٩٠ كانوا يشتغلون في اسرائيل ، مما يعكس هبوطاً هامشيا بالمقارنة بالسنوات السابقة(٤٠) . واقترن هذا الهبوط بنقص في مدخلات العمل (ساعات العمل) في ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، نتيجة لمزيج من العوامل مثل: المبادرات الفلسطينية الأخيرة لتعزيز الاستخدام المحلي ، وانتشار "تغيّب" الفلسطينيين عن سوق العمل الاسرائيلية ، والقيود الاسرائيلية لضبط تنقل العمال الفلسطينيين إلى اسرائيل وفي داخلها . ولكن بناءً على البيانات الاسرائيلية ، فقد وفد ٠٠٠ ١٢١ فلسطيني للعمل في اسرائيل حتى نهاية الربع الرابع من ١٩٩١ - أي بزيادة قدرها ١٠ في المائة عما كان عليه الوضع في ١٩٩٠ وأكثر من أي سنة أخرى منذ ١٩٦٧ ؛ وورد أيضا أن مدخلات العمل زادت بنسبة ٣٢ في المائة عما كانت عليه في ١٩٩٠ ، مما عوّض معظم حالات الهبوط في السنوات السابقة(٤١) .

٢٢ - ويظل أحد العوائق الهيكلية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني الهوة بين نمو العرض من القوى العاملة المتاحة وقدرته المحدودة على استيعاب هذه الموارد في عمل

مربح . وفي ظل هذه الخلفية ، تكتسب فرص العمل في اسرائيل أهمية باعتبارها بديلاً للفرص في سوق العمل المحلية المقيدة . ومن هنا فقد بلغت مستويات البطالة أدناها عندما بلغ الاستخدام في اسرائيل ذروته ، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين معدلات الاستخدام الفلسطيني والتوسع في الاقتصاد الاسرائيلي .

٣٣ - وهناك فروق بين البيانات الرسمية المتعلقة بالبطالة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ وتقديراتها من المصادر الأخرى . فبناءً على الإحصاءات الاسرائيلية ، لم تبدأ معدلات البطالة في الارتفاع إلا في ١٩٩٠ ، وبلغت قرابة ٣,٦ في المائة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٩٠(٤٢) . ويبين تقدير مختلف للبطالة الفعلية (بخلاف البطالة "المسجلة") لعام ١٩٩٠ معدلات تتراوح بين ١٣ و١٥ في المائة في ١٩٩٠ ، مع مراعاة "المنطقة الرمادية" المتمثلة في الاستخدام الناقص الذي يرد في الاحصاءات الاسرائيلية تحت عنوان "عاملون ، يتغيبون بصفة مؤقتة عن العمل"(٤٣) وتبين الأرقام الاسرائيلية الرسمية لعام ١٩٩١ ارتفاعا في البطالة يزيد على ١٠ في المائة في الضفة الغربية ، مع استمرار مستوى ٤ في المائة في قطاع غزة(٤٤) . ولكن المراقبين الفلسطينيين والدوليين يؤكدون أن نسبة البطالة الفلسطينية كانت تتراوح بين ٣٥ و٤٠ في المائة من القوى العاملة في ١٩٩١(٤٥) .

٣ - الأداء الاقتصادي الإجمالي

(أ) الناتج المحلي وأهم سمات الأداء القطاعي

٣٤ - احتدمت النكسات التي عاناها الاقتصاد المحلي الفلسطيني خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ نتيجة الأثر المعاكس للأزمة في المنطقة والعوائق التي أثرت على الانتاج . وتبين المؤشرات أن الناتج المحلي الاجمالي قد ظل في المستويات المنخفضة التي بلغها في عام ١٩٩٠ نتيجة لهبوط هذا الناتج في الجزء الأول من ١٩٩١ وللركود في النشاط الاقتصادي بعد ذلك .

٣٥ - وظل مسلك العرض المحلي يعكس الأداء المذبذب وغير المتيقن لمكوناته القطاعية ، وبدت في أهم قطاعين إنتاجيين معدلات نمو أضعف من المعدلات في القطاعات الأخرى أو في الناتج المحلي الإجمالي ككل . وتظل هذه القطاعات تعاني ، بالاضافة إلى آثار القيود الاسرائيلية ، من عدد من العوائق تشمل قلة التسهيلات الائتمانية ، وعدم كفاية المرافق الأساسية ، والانعدام الفعلي لتنسيق السياسات في الاقتصاد ككل . واستمرت الزراعة ، التي هبطت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٦ في المائة في ١٩٧٢ إلى ٢٣ في المائة في ١٩٨٧ ، تعمل في ظل تناقص المساحة المزروعة وقلة توريد المياه ، مقترنين بانخفاض الانتاجية ، والتذبذبات الدورية ، وعدم كفاية التنويع ، والمنافسة غير المتكافئة في كثير من الأحيان مع الواردات الاسرائيلية إلى

الارض المحتلة ، التي تحصل على اعانات سخية من الحكومة الاسرائيلية (تصل إلى ٥٠ في المائة من التكلفة) .

٣٦ - وعلى الرغم من هذه العوائق ، فقد شجعت المبادرات الفلسطينية منذ ١٩٨٧ على حدوث بعض الانتعاش في الناتج والاستخدام في مجال الزراعة ، ولوحظ النمو بصفة خاصة في انتاج بعض المحاصيل الرئيسية وكذلك في تربية الماشية والدواجن . وبحلول ١٩٩٠ ، قُدر الناتج الزراعي بمبلغ ٤٤٤ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ ٣٣٥ مليون دولار في ١٩٨٧ (بأسعار ١٩٩٠ الثابتة) . ولكن الزراعة تأثرت خلال موسم ١٩٩١ - ١٩٩٢ في الأرض المحتلة (وكذلك في البلدان المجاورة) تأثراً معاكساً نتيجة برد الشتاء الذي لم يسبق له مثيل . ومن أمثلة ذلك أن زارعي الحمضيات في قطاع غزة ، بدأوا الموسم بأمل استرداد الخسائر المتكبدة في ١٩٩٠ - ١٩٩١ متوقعين أن يجنوا ١٢٠ ٠٠٠ طن والحصول على أسعار كافية تتيح على الأقل تغطية نفقات الانتاج(٤٧) . ولكن المقيع وسقوط الثلج والفيضانات التي وقعت خلال الأشهر الأولى من ١٩٩٢ دمرت الخضروات والفواكه والمواشي ، وأحدثت تآكلا في سطح التربة ، فضلا عن تدمير مصاطب الزراعة والمعدات ؛ وكان من المستحيل ، في عدة مناطق ، زرع البذور لمحصول الصيف(٤٨) . وفي منطقة انتاج المحاصيل النقدية في وادي الأردن ، هلك أكثر من ٨٠ في المائة من المحاصيل ؛ ولم تبلغ صادرات الحمضيات من قطاع غزة إلى الجماعة الأوروبية سوى ١٠ في المائة من مستوياتها في ١٩٩١(٤٩) . والمزارعون الفلسطينيون ، على خلاف المزارعين في الأردن واسرائيل المجاورتين ، غير مؤمّنين ولا يحصلون على معونة حكومية ؛ وتقدر الخسائر بمبلغ ٥٥ مليون دولار في الضفة الغربية و٢٢ مليون دولار في قطاع غزة(٥٠) .

٣٧ - وما زال القطاع الصناعي ، بما في ذلك الصناعة التحويلية والصناعة التعدينية ، يوفر نسبة صغيرة من الناتج المحلي (أقل من ١٠ في المائة) ويتركز في معظمه في المنسوجات ، والملابس ، والسلع الجلدية ، ومواد البناء ، وتجهيز الأغذية . ويستمر تسويق معظم السلع المصنعة محليا في الأرض المحتلة ، وأهم سوق خارجية هي اسرائيل . ومع أن نسبة صغيرة من الصادرات المصنعة ما زالت تتجه إلى السوق الاردنية وغيرها من الأسواق ، فإن التجارة في هذا الاتجاه ما زالت هامشية . ويظل يسيطر على التطورات في هذا المجال اندماجه في القطاع الصناعي الاسرائيلي الأكثر تطوراً والمتمتع بحماية كبيرة ، في نطاق اتحاد جمركي بحكم الواقع بين اسرائيل والأرض المحتلة(٥١) . وكان الطلب الاسرائيلي على المصنوعات الفلسطينية النهائية والوسيطة يشجع من الناحية الفعلية على نمو الفروع الفلسطينية التي تنتج سلعاً استهلاكية منخفضة التكلفة والفروع الأخرى التي تؤدي مهام محددة بالتعاقد من الباطن للصناعة الاسرائيلية . وفي بعض الحالات الأخرى ، كانت الأسواق المحلية وأسواق التصدير التقليدية القائمة تتيح حافزا كافياً لاستمرار النشاط ، وإن لم تتح سوى نمو ضئيل .

وبناء عليه ، أُغلقت في النهاية أبواب كثير من المؤسسات الصناعية الفلسطينية التي افتقرت إلى خيارات سوقية أو التي لم تتمكن من تحقيق وفورات الحجم . وتعاني صناعة الضفة الغربية بصفة خاصة من نقص مزمن في استخدام القدرة الانتاجية ، يقدر بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٧٠ في المائة(٥٣) ، مما يحد من توليد الدخل ، واستيعاب العمل ، والتقدم التكنولوجي .

٣٨ - ومع ذلك أفادت الصناعة ، منذ ١٩٨٧ ، من جهود فلسطينية رامية إلى تعزيز القاعدة الانتاجية وتحويل الإيشار الاستهلاكي إلى المنتجات الفلسطينية ، مما ساعد على اضعاف أثر المنافسة غير المتكافئة . وقد شهدت بعض الشركات الصناعية الفلسطينية معدلات نمو لم يسبق لها مثيل ، واستطاعت شركات أخرى لم تكن في البداية مهيأة لزيادة الطلب الناشىء عن المقاطعة الفلسطينية المحلية للمنتجات الاسرائيلية ، أن تكسب في نهاية المطاف حصة مهمة من السوق على حساب المنتجات الاسرائيلية في الأرض المحتلة ، لا سيما في فرعي الأغذية والمنسوجات . ومن أمثلة ذلك ، أن صناعة الأحذية في الضفة الغربية ، بدأت أولاً كمتعاقد من الباطن للصناعات الاسرائيلية ، ولكنها تمكنت منذ ١٩٨٧ من إرساء ميزة تنافسية وإزاحة المنتجات الاسرائيلية من السوق المحلية مع تصدير ٤٠ في المائة من الانتاج إلى اسرائيل نفسها(٥٤) . وعلاوة على ذلك ، فقد تشجع رجال الصناعة الفلسطينيون مؤخراً على زيادة الاستثمار في خطوط ومعدات انتاج جديدة . ولا بد أن تؤدي الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، بإلغاء الحوافز الحكومية للمعامل الصناعية في المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة(٥٥) ، إلى زيادة مساعدة الشركات الصناعية الفلسطينية على المنافسة مع المنتجات الاسرائيلية الناشئة عن هذه المستوطنات ، مما يحد من تعطل القدرة ويزيد من العمل والدخل . وتهدف الحوافز ، مثل تخفيف الضرائب وغيرها من التدابير المشار إليها في الفرع ألف أيضا إلى المساعدة على تعزيز القطاع الصناعي .

٣٩ - وكان البناء (الذي يُصنف في سلاسل الحسابات الوطنية شاملاً أشغال المياه والكهرباء) هو القطاع الرائد لعدة سنوات بمعايير النمو المحلي المتحقق . وتضاعفت نسبته في الناتج المحلي من ٩ في المائة في ١٩٧٢ إلى ١٨ في المائة في ١٩٨٧ . وغذت هذا النمو الاستثمارات المرتفعة في المباني السكنية التي كانت لازمة لمواجهة نمو احتياجات الاسكان والتي كان يموّل معظمها من الحصائل والتحويلات الواردة من الخارج . وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، زاد إسهام قطاع الإسكان في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي من قرابة ٣٠٠ مليون دولار إلى ٤٥٠ مليون دولار ، ومثل متوسطاً قدره ٧٢ في المائة من مجموع تكوين رأس المال المحلي الاجمالي . ومنذ ١٩٨٧ شهد قطاع البناء هبوطاً حاداً في الناتج ، كان يرجع بصفة رئيسية إلى انخفاض تحويلات الأفراد وغيرها من التحويلات نتيجة لاستمرار الآثار المعاكسة لأزمة الشرق الأوسط .

٣٠ - وتظل حالة الاسكان من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٦] . فقد أعاقت مصادرة الاراضي والموارد الاخرى ، مع اقترانها بالقيود على استخدام الاراضي ، من التنمية السليمة لقطاع الاسكان . وتمثل عدم كفاية لوائح البناء وأنظمته ومعاييره عائقاً آخر في سبيل الانشطة الواسعة النطاق للإسكان أو البناء . ويظل الافتقار إلى التمويل المؤسسي من العراقيل الرئيسية أمام تطوير قطاع الإسكان . وللمرة الاولى منذ ١٩٦٧ ، وافقت سلطات التخطيط الاسرائيلية في ١٩٩٠ على خطة لتحديد مناطق ستتيح للمستثمرين الفلسطينيين من القطاع الخاص بناء ما يصل إلى ٥٠٠ ٧ من وحدات الاسكان الجديدة التي تمس الحاجة إليها ، وإن لم تقدم تمويلاً حكوميا أو تسهيلات تمويلية[٥٧] .

٣١ - ويتسم قطاع الاسكان الفلسطيني بارتفاع كثافة شغل المساكن وعدم كفاية التسهيلات والمرافق الاساسية . ومن المقدر أن قرابة ثلث الاسر الفلسطينية تعاني من كثافة شغل للمساكن تتجاوز ثلاثة أشخاص للغرفة ، وأن أكثر من ٦ في المائة من جميع الاسر تعاني من حالات كثافة تتجاوز ٥ أشخاص للغرفة . ولا تتمتع قرابة ربع مجموع الاسر بالمياه الجارية ، وليس لدى خمسها كهرباء ، ولا توجد حمامات لدى الثلث . وفي السنوات الأخيرة ، أدت زيادة السكان المقترنة بالتدهور السريع في الظروف الاقتصادية وارتفاع عدد العائدين من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط ، لا سيما الكويت ، إلى تشجيع كثير من الاسر في مجتمعات الحضر والريف واللاجئين على اللجوء إلى ترميم وتحسين المباني المهجورة أو القديمة إلى جانب توسيع المباني القائمة ، سواء افقياً أو رأسياً . ويظل التمويل عاملاً مقيداً . وتشكل مواد البناء أكبر عامل منفرد من عوامل البناء وقد تستأثر بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة من مجموع التكاليف وما يصل إلى ٨٠ في المائة من التكلفة المباشرة لبناء المساكن . وفي حين أن بعض مواد البناء الاساسية يجري ، أو يمكن أن يجري ، انتاجها محليا ، فإن نسبة كبيرة من المواد الاساسية للبناء لا تتوافر في الوقت الحالي إلا من خلال الواردات .

٣٢ - واستأثرت الخدمات ، التي تضم كلاً من الخدمات العامة/المجتمعية إلى جانب السياحة والتجارة والنقل وأنشطة الخدمات الخاصة ، بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في ١٩٨٧ . ومن مكوني هذا القطاع ، فقد شهد فرع الخدمات العامة والمجتمعية ، نمواً منتظماً . ويظل الاداء في مجال السياحة والتجارة والنقل والخدمات الأخرى ، التي تؤلف مجتمعةً أكبر قطاع في الارض المحتلة ، يعكس القوة النسبية لأنشطة تجارة التجزئة والجملة التي يغذيها ارتفاع الواردات والاستهلاك الخاص وخدمات النقل .

٣٣ - وتظل السياحة أحد قطاعات الخدمات الحيوية في الأرض المحتلة التي يكبت أشر الاحتلال إمكاناتها الكاملة(٥٨) . وللأرض الفلسطينية ميزة نسبية واضحة ومستمرة في هذا المجال ، تعكس المعالم التاريخية والدينية الفنية ، في إطار من الجمال الطبيعي . وكانت الأنظمة العسكرية الاسرائيلية واجراءات الدخول وسيطرة شركات السياحة الاسرائيلية تعمل على نحو يضر بشركات السياحة الفلسطينية . ولا يسع قطاع النقل والمواصلات الوشيق الصلة أن يضمن درجة الكفاءة والراحة المرغوبة لقيام نشاط سياحي مربح . وقد أصبحت صناعة السياحة في الأرض المحتلة بمثابة متعاقد من الباطن لشركات السياحة الاسرائيلية وغير الاسرائيلية النشطة دولياً . وقد عانت على أية حال باعتبارها قطاعاً متماسكا وحافزا للنمو من آثار الأزمة الاقليمية الأخيرة .

٣٤ - ويظل قطاع التجارة السلعية في الأرض المحتلة يعكس ادماج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد اسرائيل . وتستمر اسرائيل ، باعتبارها أهم شريك تجاري ، في استيعاب قرابة ٦٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية وتوريد ما يقرب من ٩٠ في المائة من الواردات . وصادفت الحملة الفلسطينية لاستبدال الواردات منذ ١٩٨٧ نجاحا محدودا في الحد من العجز التجاري . ففي حين كان الممكن الاستعاضة عن كثير من المنتجات الاستهلاكية المستوردة من اسرائيل أو الاستغناء عنها ، لم تتسن الاستعاضة عن الواردات من عوامل الانتاج ، والسلع الانتاجية ، والمواد الخام . وظلت تجارة الأرض المحتلة مع جميع شركائها ، باستثناء الأردن ، تسجل مستويات عجز هامة .

٣٥ - وفي حين تستمر المنتجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية في الدخول بحرية إلى الأسواق في الأرض المحتلة ، فإن الصادرات الفلسطينية تواجه طائفة من القيود . ومن أمثلة ذلك ، أن حكومة اسرائيل الجديدة قد منعت الصادرات الزراعية من قطاع غزة من دخول اسرائيل لأنها تمثل منافسة مباشرة للمنتجات الاسرائيلية(٥٩) . ونظراً إلى الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على الصادرات في الأرض المحتلة ، فقد لجأ المصدرون الفلسطينيون في السنوات الأخيرة إلى البحث عن أسواق جديدة من خلال المعاملة التفضيلية . وفي حين أتاحت هذه الجهود إمكانية الوصول إلى بعض الأسواق الجديدة ، فان انعدام تسهيلات التسويق الكافية ، سواء في الأرض المحتلة أو في الخارج ، اعاقة زيادة الصادرات المباشرة إلى هذه الأسواق الجديدة . وظل عدم كفاية شبكة النقل والاتصال على الصعيدين المحلي والدولي ، مقترنا باللوائح والإجراءات المُربكة ، يضعف دور التجارة في عملية النمو والتنمية في المجال الاقتصادي . ويظل انعدام الدعم المالي ، بما فيه ائتمانات وضمانات الصادرات ، وتمويل الواردات وغيره من التمويل المتصل بالتجارة ، عقبة هامة أخرى . ومما يعوق التجارة الفلسطينية مع البلدان العربية كذلك الأنظمة التي تعكس الاعتبارات الاقتصادية المحلية فضلا عن أحكام أنظمة المقاطعة العربية للتجارة مع اسرائيل . وعلاوة على

ذلك ، فما زالت الاختلالات التي حدثت منذ أواخر ١٩٩٠ في تجارة الأرض المحتلة مع أسواقها العربية التقليدية تؤثر على الصادرات الفلسطينية إلى هذه الأسواق . فلم تتجاوز الصادرات إلى الاردن وعن طريقه ، التي هبطت بنسبة حوالي ٣٠ في المائة في ١٩٩٠ عنها في ١٩٨٩ ، نسبة ٥ في المائة من مجموع الصادرات في ١٩٩١ . على أن العجز الشامل في التجارة الفلسطينية مع الاردن وبقية العالم ، باستثناء اسرائيل ، قد تفاقم في ١٩٩١ ، إذ بلغ ٩٥,٥ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ ٨٧ مليون دولار في ١٩٩٠ و٦٦ مليون دولار في ١٩٨٩ . ويعكس هذا العجز الشامل المتزايد تدهور تجارة الأرض المحتلة مع بقية العالم . فعلى الرغم من الزيادات المتواضعة في السنوات الأخيرة ، لم تبلغ صادرات هذه الأرض إلى بقية العالم ، باستثناء اسرائيل والأردن ، في عام ١٩٩١ إلا نسبة ٨٣ في المائة من مستواها في ١٩٨٠[٦٠] .

٣٦ - وفيما يتعلق بالتمويل العام ، تسلط البيانات المتاحة الضوء على أهمية ضرائب الدخل المباشرة وتدفق التحويلات ذات الصلة إلى الحكومة الاسرائيلية من الأرض المحتلة . وفي حين انه من الممكن تعيين الضرائب غير المباشرة على الانتاج (أي ضريبة القيمة المضافة) باعتبارها الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج وبسعر السوق ، فإن غيرها من الضرائب غير المباشرة لا يمكن تعيينها ، لا سيما الرسوم الجمركية التي تجبيها السلطات الاسرائيلية على الواردات إلى الأرض المحتلة من الأردن وعبر اسرائيل . وقد كان الطابع المعقد للنظام الضرائبي والنقدي في الأرض المحتلة والعلاقة بين ايرادات وميزانيات الحكم المحلي والممارسات المالية للحكومة الاسرائيلية في الأرض موضع دراسات واسعة النطاق . ويقدر كثير من المراقبين ، أن مكاسب مالية هامة ما زالت تعود على اسرائيل ، بالاضافة إلى التدفق المبلغ عنه من الأرض المحتلة إلى اسرائيل ، نتيجة للايرادات من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الانتاج[٦١] .

(ب) الدخل والانفاق الوطنيان

٣٧ - هبط مجموع الانفاق المتعلق بالناتج المحلي الاجمالي الذي سجل زيادات ملحوظة حتى عام ١٩٨٧ ، خلال السنوات الأخيرة . وحفز الهبوط في النشاط الاقتصادي والدخل اجراء ضغط في الاستهلاك الخاص وأسفر ، مقترنا بالمعدلات المرتفعة لنمو السكان ، عن هبوط في مستويات الاستهلاك الفردي تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة بين ١٩٨٧ و١٩٩٠ . ورغم الاتجاه الهبوطي للاستهلاك الخاص خلال السنوات الأخيرة ، فقد استمر في تجاوز الناتج المحلي الاجمالي ، مما أسفر عن استمرار المستوى السلبي للمدخرات المحلية . وبدت زيادات متواضعة خلال السنوات الأخيرة في النفقات الاستهلاكية العامة ، التي تشمل المرتبات والنفقات الادارية للتعليم ، والصحة ، والمرافق الصحية ، والمنافع العامة وغيرها من الخدمات الاجتماعية على الصعيد المحلي ، وذلك على حساب الاستثمار العام ، الذي هبط مستواه إلى المستوى الذي كان سائدا في أواخر السبعينات .

٣٨ - وإذا ما تطرقنا إلى خصائص الاستثمار ، نجد أن القطاع الخاص الفلسطيني يستأثر بمعظم هذه التدفقات . أما عن تكوينه ، فإن الاستثمار الخاص ما زال يشمل نوعين من التدفقات ، أي الاستثمار الثابت الاجتماعي (الذي يُعبر عنه في الاحصاءات الرسمية بأنه "أشغال البناء والتشييد") والاستثمار المُنتج مباشرة ("الآلات والمعدات") ، ويشكل البند الأول الجانب الأعظم من الاستثمار الخاص الثابت . وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، اتجهت نسبة ٨٨ في المائة و٨٢ في المائة ، على التوالي ، من تكوين رأس المال الثابت في قطاع غزة وفي الضفة الغربية إلى النوع الأول من الاستثمار .

٣٩ - وبينما كانت المكاسب محدودة في الناتج المحلي والصادرات المحلية ، فقد أسهمت الموارد المالية الخارجية في شكل التحويلات الصافية ودخل عوامل الانتاج الصافي إسهاما هاما في مستويات الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي المتاح . وقد أتاح دخل عوامل الانتاج الصافي ، الذي يُحصّل أهم عناصره الفلسطينيون العاملون في اسرائيل ، زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدل مساوٍ لمعدل الناتج المحلي أو متجاوز له وكان يساوي في عام ١٩٨٧ قرابة ثلث الناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية وأقل قليلا من نصف الناتج القومي الاجمالي لقطاع غزة . ومنذ ١٩٨٧ ، أدى الانخفاض في مجمل توفير اليد العاملة الفلسطينية إلى الاقتصاد الاسرائيلي (لا سيما من قطاع غزة) مقترنا بالاتجاه إلى تناقص العمال المهاجرين (إلى الأردن وما وراءها) إلى حالات هبوط هامة في مستويات دخل عوامل الانتاج الصافي ، وإلى الاسهام في هبوط الناتج القومي الاجمالي للفرد طوال ١٩٩١ .

٤٠ - وتشكل التحويلات الصافية من الخارج مصدرا مكملا هاما للدخل الخارجي المتاح للأرض الفلسطينية المحتلة . وأهم عناصرها هي: التحويلات الواردة إلى الادارة المحلية من المصادر الفلسطينية والأردنية وغيرها من المصادر العربية الرسمية ؛ واشتراك الحكومة الاسرائيلية في ميزانية الادارة المدنية ؛ والتحويلات من وكالات المعونة الدولية ، لا سيما الأونروا ؛ وأهم من ذلك كله تحويلات العاملين المقيمين في الخارج لفترة طويلة ، ولا سيما العاملين في بلاد الخليج العربية . وارتفعت مستويات التحويلات الصافية بصورة هامة في ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، لا سيما في قطاع غزة ، ولكن من المُقدّر ، نتيجة للأزمة في منطقة الشرق الأوسط أنها قد هبطت بصورة كبيرة في الأرض المحتلة في ١٩٩٠ و١٩٩١ ، وحصلت الضفة الغربية على تحويلات تقل عن مثيلتها في ١٩٨٧ .

جيم - ملاحظات ختامية

٤١ - تؤكد الفقرات السابقة ضرورة العمل من أجل القضاء على العوائق التي ما زالت تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني . ولا بد أن يرافق المسعى الحالي من أجل توفير حل عادل

ودائم للنزاع دور فعال من جانب المجتمع الدولي لتزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدة التي يحتاجها لإنعاش اقتصاده . وهناك احتياجات ملحة واضحة في جميع القطاعات ، سواء بمعايير توجيه السياسات أو المساعدة التنفيذية . ويمكن الآن للاجراءات المُصممة جيدا والموجهة إلى أهداف واضحة أن توقف التدهور الاقتصادي والتفتّت الاجتماعي وأن ترسي الأساس لانتعاش الاقتصاد الفلسطيني ونموه المستدام .

٤٢ - وهناك شروط أساسية حيوية تتعلق "بالقدرة الاستيعابية" للمستفيدين ، أي قدرة الشعب الفلسطيني على أن يلعب دورا حاسما في المساعدة على ضمان سرعة وكفاءة تنفيذ المعونة حيثما كانت تمس الحاجة إليها في نطاق الاطار المؤسسي القائم . وتساوي ذلك في الاهمية الحاجة إلى توفير بيئة سياسات داعمة يتمتع الشعب الفلسطيني في نطاقها بالحرية اللازمة لوضع وتنفيذ سياساته وبرامجه الانمائية .

٤٣ - ويرد في الفقرات التالية تحديد موجز لعدد من التدابير المباشرة اللازمة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . ويتطلب البعض منها اجراءات من السلطات الاسرائيلية ؛ والبعض الآخر موجه مباشرة إلى الشعب الفلسطيني كما يتطلب دعما دوليا . وليس المقصود بهذه التدابير أن تشمل نطاق الاحتياجات المباشرة بأكملها ، ولا أن تتصدى للمشاكل والاحتياجات الهيكلية الأكثر عمقا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المطردة . وبالرغم من ذلك ، فهي تهدف إلى توفير إطار مرن موجه نحو العمل لطائفة مختارة من تدابير السياسات ، ووضع المشاريع ، وجهود البرمجة الأخرى القابلة للتنفيذ في الظروف السائدة . وهي تعتمد على هدفين: معالجة الاحتياجات الحالية الملحة ، وتمهيد السبيل لبرنامج شامل من أجل تعزيز التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني .

١ - أهم القضايا المشتركة التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية

٤٤ - يتأثر أداء أهم القطاعات الاقتصادية (أي الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة السلعية والخدمات بما فيها السياحة والنقد والمصارف والتمويل العام) بمجموعة من المشاكل المشتركة . ويرد أدناه تحديد لست من هذه القضايا .

(أ) الإطار القانوني

يلزم تحرير الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته من التدابير التعسفية التي تشوه هيكل الاقتصاد وأداءه . وكخطوة أولى ، ينبغي مراجعة الإطار القانوني الذي ينظم الجوانب المختلفة لاقتصاد الأرض المحتلة في ضوء الاحتياجات المباشرة للاقتصاد .

(ب) الإطار المؤسسي

'١' يلزم تعزيز المرافق الفلسطينية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة المشاركة في تجميع البيانات عن اقتصاد الأرض المحتلة ، وتجهيزها وتحليلها وتوزيعها . وينبغي ، لهذا الغرض ، أن تنظم مؤسسات التدريب الفلسطينية برامج تدريبية ملائمة للنهوض بقدراتها التقنية .

'٢' يمكن إلى حين إنشاء مرفق احصائي لتلبية الاحتياجات من البيانات المحددة للقطاعات المختلفة ، أن يتبنى اتحاد الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية الجهود الرامية إلى بدء إنشاء قاعدة للبيانات عن الاقتصاد الفلسطيني . ويمكن للمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة اللازمة ، بما في ذلك تقديم المعدات والبرامج الجاهزة إلى جانب البرامج التدريبية الملائمة لتطوير كوادر كفؤة لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها وتوزيعها . وينبغي أن يكون الهدف النهائي لهذه المساعدة هو إنشاء نواة لمرفق احصائي فلسطيني يشمل في نهاية المطاف كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

'٣' هناك حاجة متزايدة إلى تحسين أداء وكفاءة مراكز البحث الفلسطينية والمؤسسات العلمية وغيرها ، وتنسيق أعمالها وتفادي الازدواج . وينبغي التماس المساعدة لهذا الغرض من هيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقليمية وكذلك من الجامعات ومراكز البحوث في البلدان المختلفة .

(ج) التسويق

'١' هناك حاجة متزايدة إلى تطوير مرفق ملائم لتمكين المنتجين والمصدرين الفلسطينيين من الإفادة من أسواق التصدير الحالية لا سيما من التسهيلات التي تم منحها ، حتى الآن ، إلى منتجات فلسطينية معينة لدخول هذه الأسواق . وسيساعد في هذا الصدد تطوير نظام متكامل لمراقبة الجودة والتصنيف والفرز والتغليف ووضع العلامات واقامة مرافق التخزين . ولا بد من متابعة المبادرة التي قامت بها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بمشروع لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات لانشاء مركز ، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لتعزيز الصادرات وتسويقها .

'٢' كانت التجارة الفلسطينية التقليدية مع الجوار العربي أضعف حلقة في القطاع الخارجي للأرض المحتلة . ويمكن للمؤسسات التجارية

الفلسطينية أن تستهل ، تحت رعاية جامعة الدول العربية ، الاتصالات اللازمة مع المستوردين في المنطقة بهدف تيسير تدفق الصادرات الفلسطينية .

'٣' يمكن للبلديات الفلسطينية أن تساعد على تحسين المرافق الأساسية للنقل التجاري ومرافق التخزين المبّرد عن طريق توفير الأراضي والمباني ومساحات التخزين ومعداته .

'٤' ينبغي كخطوة في سبيل تنظيم الاجراءات الادارية وغيرها من الاجراءات التي تحكم التجارة الخارجية الفلسطينية ، الغاء التدابير والترتيبات الاجرائية الاسرائيلية القائمة التي تؤثر بصورة معاكسة على التجارة الخارجية الفلسطينية . ويمكن للمنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة أن تساعد على ذلك بتشجيع السلطات الاسرائيلية على التخفيف من الحواجز غير التعريفية المفروضة حالياً على التجارة الفلسطينية .

(د) الاستخدام

'١' ينبغي تشجيع المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة ، لا سيما الغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال المحلية - على القيام ، على أساس دراسة استقصائية تجري بصفة خاصة بين العائدين الفلسطينيين عن الأعداد الدقيقة للعاطلين عن العمل ومؤهلاتهم وخبراتهم - بالتركيز على تهيئة فرص الاستخدام الملائمة في مختلف مجالات الاقتصاد الفلسطيني . ويمكن للتوظيف السليم للعائدين من البلدان المنتجة للنفط في المنطقة أن يساعد على بدء صناعات وأعمال تجارية جديدة في الأرض المحتلة .

'٢' ويمكن ، في الوقت نفسه ، للمؤسسات الفلسطينية أن تعقد حلقات تدارس وبرامج تدريبية لتيسير استيعاب العاطلين عن العمل في مجالات الاقتصاد الفلسطيني ذات الصلة .

'٣' يمكن أيضا أن يساعد تحسين توجيه التعليم والتدريب في المدارس العامة ومؤسسات التدريب المهني ونوعيتهما على الحد من البطالة الهيكلية .

'٤' يمكن زيادة التشديد على مشاريع توليد العمل في ميادين من قبل الصناعات المعتمدة على الزراعة ، والإسكان ، ومرافق الرعاية الاجتماعية ، والمرافق الأساسية ، والصناعات المنزلية ، والسياحة .

'٥' يمكن لنقابات العمال الفلسطينية وأرباب العمل الفلسطينيين بدء حوار حول مستوى الأجور وممارسات الاستخدام التي أسهمت في مشاكل البطالة والمشاكل ذات الصلة .

(هـ) التمويل

'١' كخطوة في سبيل الإنعاش الكامل للنظام المصرفي الفلسطيني ، يمكن زيادة تخفيف القيود المفروضة على النظام المصرفي والمالي الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ بغية تيسير تقديم الخدمات المصرفية والمالية اللازمة للاقتصاد . وينبغي السماح باعادة فتح المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الفلسطينية المحلية ، بما فيها شركات التأمين ، لكي تشارك على نحو كامل في تعبئة الموارد المالية والوساطة .

'٢' ينبغي أيضا بذل الجهود بغية إنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة تلبي الاحتياجات الرأسمالية الحالية والطويلة الأجل للقطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والإسكان .

'٣' ينبغي تركيز الجهود بصفة محددة على إنشاء مرفق تمويل انمائي قادر على حشد الموارد المحلية والخارجية وتخصيصها للمشاريع الانمائية في إطار برنامج جيد التصميم (٦٢) . ويمكن التماس مساعدة المنظمات الدولية ذات الصلة في تصميم وإنشاء مثل هذا المرفق .

'٤' وبموازاة هذه الجهود ، ينبغي إيلاء الاهتمام لتحسين نوعية الخدمات المصرفية القائمة ، عن طريق تنظيم الاجراءات والنهوض بالقدرات التقنية والادارية من خلال حلقات التدارس وبرامج التدريب الملائمة .

'٥' يمكن أيضا ، قدر الإمكان ، السماح لفروع المصارف الأجنبية باعادة فتح أبوابها بغية إستكمال خدمات المؤسسات الائتمانية المحلية ، وتيسير تدفق الموارد الخارجية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والتأثير على نحو ايجابي على مستويات أداء المؤسسات المالية المحلية إلى جانب تشجيع الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي والائتماني في الأرض .

'٦' يمكن استعراض إنشاء أشكال أخرى من التسهيلات الائتمانية استعراضا جديا بغية تلبية المتطلبات المباشرة لرأس المال العامل ، لا سيما في الاعمال التجارية الجديدة ، انطلاقا من زيادة الخبرة المكتسبة حتى الآن في ادارة الأرصدة المتجددة طبقا لاجراءات ومعايير أداء مصممة على نحو جيد وفي مجموعة مختلفة من المخططات الأخرى للادخار والائتمان .

(و) المساعدة التقنية

'١' يمكن لمرفق التمويل الانمائي المذكور أعلاه أن يصلح كجهاز ومركز تنسيق ملائم لإعداد تقييم موحد لاحتياجات المساعدة التقنية على جميع

المستويات . والمجالات الملحة بصفة خاصة التي تحتاج إلى هذه المساعدة هي الهندسة والمحاسبة والتسويق والصناعات الزراعية .

'٣' يمكن للمجتمع الدولي أن يكثف مساعدته التقنية في هذه المجالات وغيرها والحصول على تعاون اسرائيل في تيسير تدفق هذه المساعدة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - المرافق الأساسية والموارد الطبيعية

٤٥ - هناك تفاعل وثيق بين القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية من ناحية ، والمرافق الأساسية والموارد الطبيعية من الناحية الاخرى (التي تُصنّف بصفة عامة هنا بحيث تشمل النقل والاتصالات والبناء والاسكان والمنافع العامة والطاقة والاراضي وموارد المياه) . ومن المرغوب فيه توافر نهج متكامل للتصدي للاحتياجات المشتركة الملحة في هذه المجالات .

(أ) بعض القضايا المشتركة

'١' تحتاج المؤسسات الفلسطينية المعنية إلى تنسيق جهودها لإنشاء قاعدة بيانات كافية فيما يتعلق بالمرافق الأساسية والموارد الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة .

'٢' ينبغي زيادة تطوير الإطار القانوني الذي يشمل الانشطة الانمائية للمرافق الأساسية والموارد ، بالاعتماد على السلطات المحلية الملائمة بغية إتاحة المبادئ التوجيهية اللازمة لتنظيم وتحسين البيئة الاقتصادية .

'٣' يمكن أيضا للجهود الواسعة النطاق والجيدة التنسيق في هذا المجال أن تساعد على تنمية قاعدة الموارد البشرية ، بما في ذلك المهارات التنظيمية والادارية والتقنية وغيرها ، من خلال مؤسسات التدريب المحلية وبمساعدة المنظمات الدولية ، حسب الاقتضاء .

'٤' ينبغي للمستفيدين الفلسطينيين المشاركة ، قدر الإمكان ، مع المصادر المالية الدولية والعربية ، في تعبئة الموارد المالية وغير المالية الكبيرة اللازمة لمواجهة الاحتياجات المباشرة للمرافق الأساسية الفلسطينية (المادية والمؤسسية على حد سواء) وضمان المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها .

(ب) النقل والاتصالات

'١' يلزم قيام هيئة فلسطينية محلية للنقل والاتصالات للتصدي بصفة منتظمة لتجديد الشبكات المحلية للنقل والاتصالات واحتياجاتها الاخرى . وتشمل

المجالات التي تتطلب اهتماما عاجلاً ما يلي: خدمات الصيانة الكافية والفعالة ؛ ومد نطاق خدمات النقل والاتصالات الى المناطق البعيدة ؛ والتخطيط والبرمجة للاحتياجات المقبلة ؛ وتطوير المهارات الكافية ؛ واستحداث مفاهيم جديدة في الاشراف على النقل بتوفير وسائل للاشراف على حركة المرور ، وعلامات الطرق والوسائل الاخرى لتنظيم انسياب النقل ؛ واستحداث سياسة للتفتيش الدوري ؛ وتنسيق جهود شركات النقل العام القائمة والجديدة ، حسب الاقتضاء .

'٢' ينبغي انشاء مرافق للبث الاذاعي والتليفزيوني الفلسطيني ، لا سيما لأغراض التعليم و"إعادة التدريب" .

'٣' ينبغي استحداث مرافق للاتصال السلكي واللاسلكي والبريد ذات اتصال دولي مباشر (لخدمات الهاتف والتلكس والبريد) في المراكز السكانية الكبيرة للضفة الغربية وقطاع غزة ، بغية تعزيز الأعمال والأنشطة التجارية .

'٤' ينبغي تنفيذ المشروع القديم العهد لتطوير ميناء غزة البحري لأغراض التجارة وصيد السمك على السواء[٦٣] .

'٥' يمكن لتدابير إنشاء اتصالات نقل جوي مباشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبقية العالم أن تعزز انعاش الاقتصاد الفلسطيني . ويلزم أيضا البحث بجدية في اتخاذ ترتيبات ملائمة لتعزيز تكامل النقل الاقليمي بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

(ج) <u>البناء والاسكان</u>

'١' ينبغي ، بهدف إعداد استراتيجية شاملة للاسكان ، اتخاذ خطوات لتحديد وتقييم الطلب على الاسكان واحتياجاته ، ولتعيين المجموعات المستهدفة بناء على الأولويات الاجتماعية والاقتصادية ، وتقدير الاحتياجات الرأسمالية ، وتعيين المؤسسات المشاركة في برامج الاسكان .

'٢' وبموازاة ذلك ، تلزم مشاريع تخطيط عمراني ملائمة على صعيدي المدن والقرى لإتاحة التوسع في مناطق برسم العمران وتخصيص الأراضي للاسكان المنخفض التكلفة ، بما في ذلك تقسيمها لتمكين أفراد الجماعات المستهدفة من الحصول على الأراضي للاسكان باسعار في متناولهم .

'٣' يلزم تعزيز مؤسسات الاسكان الحالية (التعاونيات ، والمؤسسات المالية ، وشركات الهندسة والمقاولات ، الخ) بهدف تعزيز قدرتها على تخطيط المشاريع وادارتها وتنفيذها ؛ ويمكن الإفادة من إنشاء مؤسسات جديدة في المجالات التي يتم فيها تعيين حالات النقص في تنفيذ مشاريع الإسكان وما يتصل بها من خدمات .

'٤' ينبغي زيادة قدرات صناعات مواد البناء القائمة وتحسين نوعية موادها ، بحيث يتاح ما يكفي من مواد البناء المناسبة بأسعار في المتناول . وينبغي اتخاذ اجراءات عاجلة فيما يتعلق بمشروع انشاء مصنع للأسمنت في الضفة الغربية(٦٤) .

'٥' ويمكن معالجة حالات النقص الحالية في ميزان الإسكان عن طريق تشجيع مشاريع الاسكان العامة والتعاونية في المناطق الحضرية والبناء الخاص للمساكن في المناطق الريفية .

'٦' يمكن للبلديات والرابطات المهنية ذات الصلة أن تتصدر الجهود لصياغة لوائح شاملة ومناسبة للبناء والتشييد لإتاحة التوجيه في مجال الإسكان والمباني الاخرى في المدن والبلدات .

'٧' يلزم تكثيف الجهود ، لا سيما من جانب البلديات والسلطات المحلية الأخرى ، لصون وحماية المواقع والمساكن والآثار التاريخية والتراث المعماري الفلسطيني . ويمكن ، لهذا الغرض ، التماس المساعدة التقنية من المنظمات الاقليمية العربية والمنظمات الدولية .

(د) <u>الموارد من الأراضي والمياه</u>

'١' ينبغي للتجميد الذي أُعلن مؤخرا فيما يتعلق ببناء المستوطنات الاسرائيلية الجديدة الممولة من القطاع الخاص والعام في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة أن يخفف من الضغط على استخدام الموارد من الاراضي والمياه الفلسطينية . ويمكن توخي اجراءات إضافية ، تشمل منح الجمهور امكانية الوصول الى سجلات الاراضي ، وإنهاء المصادرة الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية ، واتخاذ خطوات لإعادة ملكية الأراضي المصادرة ، لا سيما للأغراض الملحة في مجالي الزراعة والإسكان .

'٣' يلزم تخصيص موارد المياه طبقا للاحتياجات والحقوق الفلسطينية في المياه في قطاع غزة والضفة الغربية ، بما في ذلك في نهري اليرموك والأردن .

'٣' ينبغي توحيد السلطات والمؤسسات الفلسطينية المحلية المعنية بالمياه وتعزيزها بغية انشاء هيئة أهلية لموارد المياه قادرة على وضع خطة شاملة لاستغلال موارد المياه ، وصونها وإدارتها .

'٤' تدعو الاحتياجات المتزايدة للشعب الفلسطيني الى الاستخدام الاقتصادي للمصادر بخلاف المياه الجوفية ، وذلك عن طريق بناء الصهاريج والخزانات لجمع مياه الأمطار وإنشاء الشبكات الجديدة لتوزيع المياه حيثما تكون هناك حاجة اليها ، بالاضافة الى تحسين مرافق توزيع المياه الحالية وإصلاحها .

'٥' هناك حاجة ماسة الى مرافق لمعالجة المياه بغية تطهير ومعالجة المياه المهدورة واستخدامها في الزراعة والصناعة والمجالات الاخرى .

'٦' يلزم تعزيز أنشطة مرافق البحث القائمة لكي تشمل صون المياه ورصد نوعية المياه واحتمالات التلوث .

الجزء الثاني

استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) ، في أمانة الأونكتاد ، ١٩٩١/١٩٩٣

٤٦ - وفقا لقرار المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) والمقرر الذي اتخذه الأونكتاد الثامن وتمشيا مع أحكام برامج عمل أمانة الأونكتاد لفترتي السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ و١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، تركز عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) خلال الفترة المستعرضة (تموز/يوليه ١٩٩١ - حزيران/يونيه ١٩٩٣) على المجالات الأربعة لنشاطها ، أي: (أ) رصد وتحليل سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي تعوق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (ب) استقصاء أثر هذه السياسات والممارسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ؛ (ج) تطوير قاعدة البيانات التابعة للوحدة ، بما في ذلك نشر المعلومات الكمية والنوعية عن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (د) والتنسيق مع الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمساهمة فيها عملا بقرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة . ولدى الاضطلاع بالعمل في هذه المجالات ، استمرت الاتصالات الوثيقة مع فلسطين ، بالاضافة الى المشاورات مع الأطراف المعنية الأخرى .

٤٧ - وفيما يتعلق بالرصد ، فقد تم الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بإعداد هذا التقرير عن "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" لكي ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين . وركّزت الأعمال ، بالاضافة الى تسليط الضوء على التطورات الأخيرة في بيئة السياسات المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني ، على تعيين المشاكل والاحتياجات الملحة والتوصية بالتدابير الممكنة لاتخاذ الاجراءات الرامية الى انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني .

٤٨ - وفي سياق المشروع المشترك بين القطاعات الذي يستقصي آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تم تكثيف الأعمال المتعلقة باعداد الدراسات الميدانية المتعمّقة الـ ٢٥ التي تشمل أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وتم إنجاز معظم الجزء الأول من هذه الدراسات ، الذي يتناول بالتحليل الحالة السائدة ، وتعيين المشاكل والاحتياجات والنظر في التدابير اللازمة للاجراءات المباشرة . وفي الوقت نفسه ، تم أيضا استكمال الدراسة التي بدأتها الوحدة الاقتصادية الخاصة فيما يتعلق بالاطار المفاهيمي والموضوعي لاتاحة المبادىء التوجيهية لإعداد الجزأين الثاني والثالث من الدراسات الميدانية التي تتناول الآفاق

المقبلة إلى جانب استكمال ملحق مفصّل عن مختلف الجوانب التقنية لهذا الإطار . وبناء عليه ، فقد تم وضع إطار كمي يستقصي ، طبقا لسيناريوهات مختلفة ، إمكانيات التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ .

٤٩ - وطبقا لخطة عمل المشروع المشترك بين القطاعات ، فقد عقد في جنيف من ١٩ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ اجتماع للخبراء ، الفلسطينيين والدوليين على حد سواء ، حضره أيضا ممثلون عن مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية من أجل ما يلي: (أ) مناقشة واعتماد نتائج الجزء الأول من الدراسات الإفرادية المتعمقة الخمس والعشرين ، مما يتيح وضع تقرير موحد عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة ويتضمن الى جانب ذلك تدابير محددة موجهة الى سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمجتمع الدولي من أجل القيام باجراءات عاجلة ؛ و(ب) النظر في الاطار الكمي لاستقصاء الآفاق المقبلة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار الجزأين الثاني والثالث من الدراسات الإفرادية . ومن المتوخى اجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية بصفة مباشرة حول نتيجة الإطار الكمي ، والجوانب ذات الصلة من المشروع المشترك بين القطاعات .

٥٠ - وكجزء من متطلبات المشروع المشترك بين القطاعات ، تم تكثيف العمل بشأن تطوير قاعدة بيانات الأمانة المتعلقة باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة . وتم توحيد وتصنيف مجموعات الاحصاءات المتاحة التي تشمل الدخل الوطني ، والسكان ، واليد العاملة والاستخدام ، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ على نحو يتسق مع نظام السلاسل الزمنية الاقتصادية المستعملة في أمانة الأونكتاد وتخزينها في مرافق الحاسب الالي للأمانة للرجوع اليها مستقبلا . ومن المزمع أيضا اصدار هذه السلاسل لنشرها ، لا سيما على الباحثين والمؤسسات ، بغية اتاحة مجموعة موحدة من الاحصاءات المتعلقة باقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عشرين سنة . وقد صدر الجزء الأول من هذه السلسلة ، الذي يتناول حسابات الدخل القومي ، في UNCTAD/RDP/SEU/6 (بالانكليزية فقط) .

٥١ - وبالاضافة الى التقارير والدراسات المشار اليها أعلاه ، فقد صدرت المطبوعات التالية أيضا خلال الفترة المستعرضة:

(أ) "ببليوغرافيا مختارة عن الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)" (UNCTAD/RDP/SEU/5 ، بالانكليزية والعربية فقط) . وتتضمن هذه الوثيقة ببليوغرافيا مختارة لحوالي ٨٠٠ مرجع ، تتضمن كتبا ومقالات

وأبحاثا ووثائق الأمم المتحدة الصادرة بالانكليزية أو العربية عن الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة . وتتألف هذه الوثيقة من جزأين ؛ يشمل أحدهما المراجع باللغة الانكليزية في حين يتناول الآخر المراجع باللغة العربية ، وقد تم تصنيف كليهما حسب نظم المعلومات الببليوغرافية للأمم المتحدة (UNBIS) وحسب المؤلف .

(ب) وتم أيضا اصدار الدراسة عن "قطاع السياحة والخدمات المتصلة به في الأرض الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/7) وعُمم توزيعها .

٥٢ - وتمشيا مع احتياجات برنامج العمل وأحكام قرارات الجمعية العامة ، التي اعتُمدت خلال الفترة المستعرضة ، فقد زادت أمانة الأونكتاد من جهودها لتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك مع المنظمات الاقليمية وغير الحكومية المشتركة في الأعمال المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . وشمل هذا المساهمة في الاجتماعات ، والمشاركة في المناقشات المشتركة بين الوكالات وايفاد بعثتين ميدانيتين الى تونس والقاهرة لاجراء المشاورات وجمع البيانات .

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثامنة (TD/364) ، الجزء الثاني ، الفرع الرابع ، باء .

(٢) انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" ، TD/B/1305 .

(٣) تم اجراء استعراض مفصل لمضمون ونطاق المبادرات الاقتصادية الفلسطينية في تقارير أمانة الأونكتاد السابقة "التطورات الاقتصادية ..." TD/B/122 وTD/B/1266 وTD/B/1305 .

(٤) يرى بعض المراقبين أن السلطات كانت غير مبالية في هذا المجال - ويُعتبر عمل الباحث الاسرائيلي ميربن بنغنسيتي مثالا جيدا لوجهة النظر هذه . ويرى آخرون في الإهمال الرسمي لاحتياجات الأرض المحتلة وسيلة لتشجيع تفتيت المجتمع الفلسطيني واقتصاده تحت الاحتلال - وهي فكرة شائعة في تحليلات كثير من الباحثين الفلسطينيين .

(٥) ومن أمثلة ذلك أنه تم تغنيد مشروعية فرض ضريبة القيمة المضافة الاسرائيلية في الأرض المحتلة على نطاق واسع في ضوء القوانين السائدة في هذه الأرض قبل عام ١٩٦٧ . وتم اجراء استقصاء كامل للموقف القانوني الدولي من السياسات والتدابير الضرائيبية الاسرائيلية في الأرض المحتلة في دراسة M. Stephens, Taxation in the occupied West Bank, 1967-1989, (Ramallah, Al-Haq, 1990) . وانظر أيضا الأونكتاد ، "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي" ، (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) .

الحواشي (تابع)

(٦) انظر "التطورات الاقتصادية ..." (TD/B/1266) و(TD/B/1305) .

(٧) انظر "التطورات الاقتصادية ..." (TD/B/1305) ، الفقرتين ١٣ و١٦ .

(٨) وردت هذه التدابير في أعداد: Jerusalem Post ، ٩١/٧/٣ و٩١/١٠/٢١ و٩١/١١/١٩ و٩٢/٣/٢٠ و٩٢/٣/٢ ؛ وAl-Fajr ٩١/٨/١٢ ، و٩١/٨/١٩ و٩١/٩/٣٠ .

(٩) Jerusalem Post ، ٩١/١١/٢٢ .

(١٠) Jerusalem Post ، ٩١/٧/٣ .

(١١) Jerusalem Post ، ٩٢/٧/٢٤ و٩٢/٨/٥ و٩٢/٨/٦ .

(١٢) Al-Fajr ، ٩١/٧/٢٢ ؛ و٩١/٨/١٢ ؛ و٩١/٩/٣٠ .

(١٣) منظمة العمل الدولية ، تقرير المدير العام ، التذييلات ، (المجلد ٣) ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة التاسعة والسبعون ، جنيف ، ١٩٩٢ ، الفقرة ١٣٩ .

(١٤) انظر UNRWA News ، العدد ٢٥٨ ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ؛ و Jerusalem Post ، ٩٢/٦/٤ ، و٩٢/٦/٥ ، و٩٢/٦/٩ . وقد قُدّرت خسائر الدخل بعد ثلاثة أسابيع من إغلاق قطاع غزة بقرابة ٣٠ مليون دولار ، في Al-Fajr ٩٢/٦/١٥ . ويرد مزيد من التفاصيل عن حالة حقوق الانسان في قطاع غزة خلال هذه الفترة المحددة في رسالة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ، مؤرخة في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ ، وموجهة الى الامين العام للأونكتاد .

(١٥) Sara Roy, "Development under occupation? the polictical economy of U.S. aid to the West Bank and Gaza Strip", Arab Studies Quarterly, Vol. 13, Nos.3 & 4, Summer/Fall 1991 . وهناك استقصاء للجوانب المختلفة لهذه القضايا وما يتصل بها في مشروع الدراسة التي أوعزت بها أمانة الأونكتاد "المساعدة الدولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة" (الجزء الأول ، سيصدر قريبا) .

(١٦) انظر Jerusalem Post ، ٩١/٧/١٢ ، ٩١/٩/٢٩ ؛ وAl-Fajr ٩١/٧/١٥ و٩١/٧/٢٢ و٩١/٧/٢٩ و٩٢/٥/٤ و٩٢/٥/٢٥ ؛ والحياة ، ٩١/٧/٢٣ و٩١/٩/١٣ و٩١/١١/٢٠ ؛ وفلسطين الثورة ٩١/٩/٢٢ ، ؛ والقدس ٩١/٤/١٥ .

(١٧) كتب أحد المراقبين يقول "إذا ما كان هدف (المعونة الاجنبية) انسانيا ، فإن بعض الناس يستفيدون . وإذا كان الغرض هو التنمية ، فإن (المنظمات الأجنبية المسؤولة عن توزيع المعونة) قد فشلت تماما . فلا توجد تنمية في المناطق المحتلة نتيجة لهذه المعونة ، في Al-Fajr ، ٩٢/٥/٤ .

(١٨) انظر القدس ، ٩٢/٤/١٥ .

(١٩) مقابلة مع الممثل الخاص لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي - برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في Al-Fajr ، ٩١/٧/٢٢ .

الحواشي (تابع)

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) انظر Al-Fajr ، ٩٢/٥/٢٥ .

(٣٢) تقرر احدى صور ذلك النقد ما يلي: "لقد أصبحت التنمية تعني المَنح والنفوذ ، حيث يقدم المتبرعون الأجانب المال ويقيمون ارتباطا يعبر عن نفسه في نفوذ سياسي . ولا يمثل عدم كفاية التنسيق ، وازدواج الخدمات ، والتنافس المريح على الأموال وعلى نصيب سوقي مجرد فاقد اقتصادي ، بل هي عناصر مضمونة لتقويض عملية تنمية المجتمع المحلي إنطلاقا من جدول أعمال اجتماعي وسياسي مشترك" ، في Al-Fajr ٩١/٧/٢٩ .

(٣٣) Jerusalem Post ، ٩١/٧/١٢ ، و٩١/٩/٢٩ . وAl-Fajr ، ٩١/٧/١٥ .

(٣٤) المرجع السابق .

(٣٥) استنادا الى تقارير في الحياة ، ٩١/١١/٣٠ ؛ القدس ، ٩٢/٤/١٥ ، والاونروا "النشرة الصحفية" HQ/7/92 ، ٩٢/٦/١٧ .

(٣٦) قرار البرلمان الأوروبي A3-0207/31 المؤرخ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٣٧) يتم حساب جميع معدلات النمو والبيانات الإجمالية للفترة أو التعبير عنها بأسعار ١٩٩٠ الثابتة . ويمكن الرجوع الى القيم بالاسعار الثابتة للمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية الأساسية في دراسة أمانة الأونكتاد المعنونة "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠: إطار كمّي" (ستصدر قريبا ، الجزء الأول) ، الجداول ١/١ الى ٣/١ . ويمكن الرجوع الى بيانات الأسعار الجارية لمعظم الأرقام الإجمالية في " Selected national accounts series of the occupied Palestinian territory, 1968-1987" (UNCTAD/RDP/SEU/6) .

ولا تشمل بعض بيانات الحسابات الوطنية الاجمالية في هذا الفرع سوى الفترة حتى ١٩٨٧ ، وهي السنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات شاملة ومقارنة ، تم تجميعها من الاحصاءات التي نشرها مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي في ثلاث نشرات رئيسية هي Statistical Abstract of Israel (SAI) السنوي ، و Administered Territories Judea, Samaria, and Statistical Quarterly (ATSQ) الذي نشر في وقت لاحق تحت عنوان Gaza Area Statistics (JSGAS) . وقد تم تصنيفها في إطار السلاسل الزمنية الاقتصادية المستعملة في الأونكتاد . وعلى الرغم من قصور السلاسل الاحصائية التي نشرها مكتب الاحصاءات الاسرائيلي ، فان اتساقها العام وشمولها واستمرارها يجعل منها الأساس الملائم الوحيد الموجود لتحليل الاتجاهات الإجمالية . وفيما يتعلق بأحدث فترة ١٩٨٨-١٩٩١ ، التي تشمل الانتفاضة الفلسطينية ، فقد تم حساب التقديرات على أساس المصادر الاسرائيلية الرسمية ومصادر احصائية فلسطينية مختلفة . وهناك

الحواشي (تابع)

الحاشية ٣٧ (تابع)

مناقشة متعمقة لمعالجة البيانات للفترة حتى ١٩٩٠ في دراسة أمانة الاونكتاد "افاق التنمية المطردة الملحق التقني" (سيصدر قريبا) ، الجزء الاول ، الفصل الثالث .

(٣٨) تم تجميع البيانات المتعلقة بمصادرة الاراضي من: جمعية الدراسات العربية ، وحدة بحوث الاراضي ، النشرة ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . ووردت هذه الارقام أيضا عند: أ. ف. جيوسي ، أربع سنوات من الانتفاضة - حقائق وأرقام (عمان ، دون ناشر ١٩٩٣) ، وفي الرسالة الموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة ، المؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، الموجهة الى الامين العام للاونكتاد . ومن مجموع الاراضي المصادرة ، فقد احتازت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون بالفعل نسبة ٧٥ في المائة تقريبا حتى نهاية ١٩٩١ ، في حين ما زالت النسبة المتبقية في المراحل الاولى من نزع الملكية - استنادا الى بيانات ترد في مشروع الدراسة التي أوعزت بها امانة الاونكتاد "المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزه" (الجزء الاول ، سيصدر قريبا) .

(٣٩) دراسة واردة في Al-Fajr ، ٩١/٩/٩ .

(٤٠) البيانات الواردة أدناه عن المستوطنات تستند إلى مشروع الدراسة "المستوطنات الاسرائيلية ..." (ستصدر قريبا) . وتناظر الاعداد الاجمالية للمستوطنين والمستوطنات الواردة هنا الارقام التي نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة: (انظر Jerusalem Post ، ٩٢/٥/١٠ . وتقدم مصادر أخرى أرقاما أكبر لعدد المستوطنات الاسرائيلية (عددها الاجمالي ٢١٧): انظر ، الامم المتحدة ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة" ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، (A/46/522) .

(٤١) معدلات النمو للسكان مستمدة من حسابات اجريت استنادا الى تقديرات السكان الواردة أعلاه ، في "التطورات الاقتصادية ..." (TD/B/1305) ، الفقرة ٢٦ ، وفي Jerusalem Post ، ٩٢/٥/١٠ .

(٤٢) "المستوطنات الاسرائيلية ..." (سيصدر قريبا) .

(٤٣) يمكن الرجوع الى التفاصيل المتعلقة بالتطورات المختلفة في حملة الاستيطان خلال الفترة الاخيرة ، حتى منتصف ١٩٩٣ في Jerusalem Post ، ٩١/٧/٥ و٩١/٧/٨ و٩١/٧/٢٨ و٩١/٧/٣١ و٩١/٨/٨ و٩١/٨/٢٧ و٩١/٩/١٢ و٩١/٩/١٣ و٩١/٩/١٧ و٩١/٩/٣٠ و٩١/٩/٢٢ و٩١/١٠/٤ و٩١/١٠/٢٢ و٩١/١٠/٢٨ و٩١/١٠/٣٠ و٩٢/٢/١٨ و٩٢/٢/١٩ و٩٢/٢/٢٥ و٩٢/٢/٢٥ و٩٢/٥/١٠ و٩٢/٥/١٩ و٩٢/٥/٢٦ .

(٤٤) Jerusalem Post ، ٩٢/٢/١٩ .

الحواشي (تابع)

(٣٥) ج. دي يونغ من جمعية الدراسات العربية ، القدس الشرقية ، في Al-Fajr ، ٩١/١٢/٣٠ . وانظر أيضا تقرير منظمة حقوق الانسان الفلسطينية (الحق) في Al-Fajr ٩١/٩/٩ .

(٣٦) مستشار رئيس الوزراء الاسرائيلي لشؤون المستوطنات ، في Jerusalem Post ٩٢/٦/٢٨ .

(٣٧) Jerusalem Post ، ٩٢/٧/٣٠ .

(٣٨) استنادا الى بيانات ترد في مشروع الدراسة التي أوعزت بها امانة الأونكتاد "موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزه" (الجزء الأول ، سيصدر قريبا) .

(٣٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه المسألة انظر: منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام ..." ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١٤ الى ١٨ من الاصل .

(٤٠) منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام ..." ، ١٩٩٣ ، الفقرة ٤٠ .

(٤١) منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام ..." ، ١٩٩٣ ، الفقرة ٤٢ .

(٤٢) Jerusalem Post ، ٩٢/٤/١٥ .

(٤٣) انظر "التطورات الاقتصادية ..." (TD/B/1305) الفقرتين ٥٥-٥٦ .

(٤٤) Jerusalem Post ، ٩٢/٤/١٥ .

(٤٥) منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام ..." ، ١٩٩٣ ، الفقرة ٤٦ . ويرد أيضا "ومن قبيل المفارقة ، أن المرء يمكن أن يجادل بانه مما يخفض من أرقام البطالة الأعداد الكبيرة نسبيا من الرجال المحتجزين ، وتبلغ في المتوسط قرابة ١٥ ٠٠٠ طبقا للمصادر الاسرائيلية ، على أنهم لا يعتبرون جزءا من القوى العاملة لأنهم غير موجودين للعمل" ، (المرجع السابق ، الفقرة ٤٤ ، الحاشية ١) .

(٤٦) انظر "التطورات الاقتصادية ... " (TD/B/1305) ، صفحة ١٩ من الاصل .

(٤٧) Al-Fajr ، ٩١/١/٦ .

(٤٨) Al-Fajr ، ٩٢/٢/٣ ، Jerusalem Post ، ٩٢/٢/١١ .

(٤٩) الحياة ، ٩٢/٣/٢٥ .

(٥٠) Jerusalem Post ، ٩٢/٢/١٣ ؛ وAl-Fajr ، ٩٢/٤/٦ .

(٥١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا المفهوم ، انظر أ. حامد ور. شعبان " Involunatry Customs and Monetary Union: The case of The West Bank and Gaza Strip under Israeli occupation" (November 1991, paper presented at the

الحواشي (تابع)

الحاشية ٥١ (تابع)

Conference on Economic Units, Institute for Social and Economic Policy in the Middle East, Harvard University) .

(٥٢) كانت أحدث شركة فلسطينية واجهت التهديد بفقدان نصيبها السوقي شركة منتجة للمرطبات في قطاع غزة ، وهي أكبر شركة منفردة من أصحاب العمل هناك ، وقد أُلغي امتيازها (الذي كان يشمل الاراضي المحتلة من قبل) من جانب الملاّك من خارج الحدود وتم تحويله الى شركة اسرائيلية للمرطبات . انظر الحياة ، ٩١/٩/٩ .

(٥٣) انظر Al-Fajr ، ٩١/٩/٣٠ .

(٥٤) Al-Fajr ، ٩٢/١/٦ .

(٥٥) Jerusalem Post ، ٩٢/٧/٢٧ و٩٢/٧/٢٩ .

(٥٦) تجري دراسة متعمقة لهذه المسائل في مشروع الدراسة التي أوعزت بها أمانة الأونكتاد "الإسكان والبناء في الضفة الغربية وقطاع غزة ،" (الجزء الاول ، سيصدر قريبا) .

(٥٧) Jerusalem Post ، ٩٢/٣/٢٣ و٩٢/٣/٢٨ و٩٢/٣/٦ .

(٥٨) كان ذلك موضع دراسة حديثة متعمقة اعدتها امانة الأونكتاد ، "قطاع السياحة والخدمات المتصلة به في الارض الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" ، (UNCTAD/RDP/SEU/7) .

(٥٩) Jerusalem Post ، ٩٢/٧/٢٢ .

(٦٠) تستند البيانات المتعلقة بالاداء التجاري الخارجي في الفترة الاخيرة إلى ما أوردته منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام ..." ، ١٩٩٢ ، الفقرات ٢١ الى ٢٥ .

(٦١) درست امانة الأونكتاد هذا الموضوع من قبل في "القطاع المالي الفلسطيني ...." (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) . وعالج هذه المسائل حامد وشعبان أيضا في "Involuntary customs union ..." and M. Benvenisti, 1987 Report , West Bank Data Base Project, (Jerusalem, 1988) .

(٦٢) يؤكد قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٠١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ الحاجة الملحة الى وجود مرفق من هذا النوع .

(٦٣) يدعو قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٢٣ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ الى تنفيذ هذا المشروع ، وهو نداء يتجدد التاكيد عليه سنويا منذ ذلك التاريخ في القرارات ذات الصلة .

(٦٤) دعا أيضا قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٢٣ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ الى تنفيذ هذا المشروع الهام .

- - - - -